جامعة القاهرة
كلية الحقوق

مسـؤولية المعلم

"دراسة مقارنة بين قانون دولة الإمارات العربية المتحدة والأنظمة القانونية المعاصرة"

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحث

علي عبد الله إبراهيم عمر الأميري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

١ـ الأستاذ الدكتور/ **نزيه محمد الصادق المهدي** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة – ووكيل الكلية الأسبق (رئيسا)

٢ـ الأستاذ الدكتور/ **محمد محمد إسماعيل فرحات** أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة عين شمس – ووكيل الكلية الأسبق (عضوا)

٣ـ الأستاذ الدكتور/ **حسن عبد الباسط جميعي** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة (مشرفاً وعضوا)

2008

وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً

الإسراء٨٥

شـــكر وثنـــاء

لا يفوتني وأنا أميط اللثام عن موضوع بحثي والوقوف على كنهه أن أسطر بعض ما تجيش به نفسي من شعور دفاق وأحاسيس جياشة ارتسمت آثارها على محياي نحو الأستاذ الدكتور الفاضل حسن عبد الباسط جميعي، ذلك الرجل الذي أعانني على سبر دروب العلم والثقافة ، ومنحني من وقته القدر الذي ليس باليسير ، منحني فيضاً من الدافعية ، وبعث فيّ الحماس الفاعل ، لقد كساني جلباباً زاهياً من المعرفة فاستحق مني وشاح التقدير والثناء ، وذلك أقل القليل بحقه ، أقدم له شكري وثنائي ، أحمل إليه أنبل مشاعر الاعتزاز والامتنان على وقوفه إلى جانبي ، لقد طاف معي بين فصول البحث وأبحرنا معاً في أروقة العلم والمعرفة ، ذللّ لي الصعاب ومهد لي الدرب، وتعهدني بالرعاية العلمية حتى بلغت المرام بفضل الله ثم بعونه وإشرافه ، أخاطبه فأقول : لقد نلتُ شرف تشرفكم في الإشراف على رسالتي الجامعية ، فاقبلوا مني تحية مدادها الثناء والشكر على جهودكم معي ، أسأل الله أن يديم عليكم الصحة والعافية، وأن يجمعني بكم في مناسبات علمية وثقافية قادمة ، وأنتم ترفلون في ثياب السعادة والهناءة .

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة الحكم ولكل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا البحث من أساتذتي الأفاضل الأجلاء ، ومن زملائي الأكارم الأعزاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

موضوع البحث:

الحمد لله العالم المعلم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمي الذي شرح له بالإسلام صدراً، ورفع له في العالمين ذكراً، وأنزل عليه كتاباً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أما بعد،،،

فإن المرء يقف خاشعا أمام جلال التعليم وقدسيته، فلو أفنى العمر كله باحثاً متتبعاً متأملاً، لما استطاع أن يلم إلا بطرف ضئيل جداً من المعرفة، وإذا كان الإنسان قد اكتشف الذرة وغزا (الكمبيوتر) معظم مرافق حياته، يبقى التعليم هو السبيل لتحقق هذه الإنجازات، ومن ثم أولت دول العالم عنايتها بالتعليم، وأنفقت جزءا كبيرا من مواردها المالية فيه وقد كان المعلم على رأس هذه الأركان.

لقد نظمت التقنينات المدنية المركز القانوني للمعلم، الذي يحل محل الوالدين في التعليم مما يفرض عليه الالتزام برقابة التلاميذ المعهود بهم إليه خلال فترة أدائه لمهمته التعليمية، فإذا ما أحدث هؤلاء التلاميذ ضررا للغير تنعقد مسؤولية المعلم باعتباره متوليا للرقابة طبقاً للمادة (173) من القانون المدني المصري([1]) والمادة (313) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي ([2]) ،وكذلك المادة (1384) من القانون المدني الفرنسي، أما إذا ما سبب المعلم بفعله المباشر الضرر للتلميذ أو حدث الضرر للتلميذ من الغير فإنه تقوم مسؤولية المعلم الشخصية طبقاً للمادة (163) من القانون المدني المصري والمادة (282) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي والمادة (1382-1383) من القانون المدني الفرنسي .

ولقد أقامت بعض التقنينات المدنية مسؤولية المعلم عما يحدثه التلاميذ الخاضعون لرقابته من ضرر للغير على أساس خطئه المفترض في رقابتهم لما فيه مراعاة لمصلحة المضرور وذلك بتخفيف عبء الإثبات عن أهله، أما المشرع الفرنسي فقد ذهب إلى أنه من اللازم لقيام مسؤولية المعلم عما يحدثه التلاميذ الخاضعون لرقابته من ضرر للغير أو التي تحدث لهم إثبات خطأ المعلم وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية.

---

[1] - القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 المنشور في الوقائع المصرية – العدد 108 مكرر(أ) الصادر في 29 يوليه سنة 1948.

[2] - قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (5) لسنة 1985 المنشور في الجريدة الرسمية – العدد (158) الصادر في 29/ 12/ 1985 والمعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1987.

فهرس الرسالة

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
مقدمة	2
فصل التمهيدي: تطور مسؤولية المعلم.....	5
مبحث الأول: ضمان المعلم في ضوء الشريعة الإسلامية.....	6
المطلب الأول: ماهية الضمان في الفقه الإسلامي ومشروعيته وأسبابه.....	7
الفرع الأول : معنى الضمان في اللغة والاصطلاح.....	8
الفرع الثاني: مشروعية الضمان في الفقه الإسلامي.....	9
الفرع الثالث: أسباب الضمان في الفقه الإسلامي.....	11
المطلب الثاني: ضمان المعلم في الفقه الإسلامي.....	17
الفرع الأول: ضمان المعلم لفعل التلميذ في الشريعة الإسلامية.....	18
الفرع الثاني: ضمان المعلم لفعله الشخصي في الشريعة الإسلامية.....	20
مبحث الثاني : تطور مسؤولية المعلم في القانون الفرنسي.....	25
المطلب الأول: التقنين المدني الفرنسي لسنة 1804م.	25
المطلب الثاني: قانون العشرين من يوليو لسنة 1899م.....	28
المطلب الثالث: قانون الخامس من إبريل لسنة 1937م.....	30
مبحث الثالث : تطور المسؤولية في القانون المصري والقانون الإماراتي.....	32
المطلب الأول: تطور المسؤولية في القانون المصري.....	32
الفرع الأول: معنى المسؤولية وأنواعها	33
1- التمييز بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية.....	33
2- معنى المسؤولية المدنية وأنواعها	34
الفرع الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية التقصيرية.....	40
أولاً: النظرية الشخصية.....	40
ثانياً: النظرية الموضوعية (نظرية تحمل التبعة).....	41
ثالثا:أساس المسؤولية التقصيرية في القانون المدني المصري.....	43

المطلب الثاني: تطور المسؤولية في القانون الإماراتي..... 45
الفرع الأول: ماهية المباشر والمتسبب..... 46
1- تعريف المباشرة..... 46
2- تعريف المتسبب..... 47
الفرع الثاني:مدى تطلب الإدراك والتمييز في مسؤولية المباشر والمتسبب .. 49
الفرع الثالث : مسؤولية المباشر والمتسبب 52
1 - مسؤولية المباشر..... 52
2- مسؤولية المتسبب..... 53
الفصل الأول: تأصيل مسؤولية المعلم في ضوء القواعد والمبادئ الثابتة وتكييفها القانوني.. 56
المبحث الأول: تأصيل مسؤولية المعلم في ضوء القواعد والمبادئ الثابتة..... 57
المطلب الأول: المقصود بالمعلم..... 58
الفرع الأول: التعريف القانوني للمعلم..... 60
أولا: معنى المعلم لغةً..... 61
ثانيا: تعريف المعلم وفق التشريعات الاتحادية الإماراتية..... 61
ثالثا: التعريف القانوني للمعلم وفقاً للتشريعات المقارنة..... 63
الفرع الثاني: تمييز المعلم عما يختلط به من الفئات 65
أولا: تمييز المعلم عن الفئات التي يختلط بها في مجال التعليم..... 66
ثانيا: تمييز المعلم عن الفئات التي يختلط بها في مجال الرقابة..... 70
المطلب الثاني: أثر الالتزام بالتعليم والرقابة في مسؤولية المعلم..... 78
الفرع الأول: أثر الالتزام بالتعليم..... 79
الفرع الثاني: أثر الالتزام بالرقابة..... 80
المبحث الثاني: تكييف مسؤولية المعلم 87
المطلب الأول: الطبيعة العقدية لمسؤولية المعلم..... 88
الفرع الأول: قيام عقد تعليم صحيح بين الطرفين المتعاقدين..... 88
1- تكييف عقد التعليم..... 89
أولا: نظرية عقد الوكالة..... 89
ثانيا: نظرية عقد إجارة الأشخاص (عقد العمل)..... 90
ثالثا: نظرية عقد المقاولة..... 91
2- طبيعة العلاقة بين المعلم في المدرسة الخاصة و ولي أمر التلميذ عندما يدخل في علاقة مباشرة مع التلاميذ..... 92

3- طبيعة مسؤولية المعلم المشرف على رحلة تلاميذ المدرسة الخاصة عند إصابتهم بأضرار 94
الفرع الثاني: حدوث ضرر للتلميذ نتيجة إخلال المعلم بإحدى التزاماته في عقد التعليم 96
المطلب الثاني: الطبيعة التقصيرية (الفعل الضار) لمسؤولية المعلم 100
الفرع الأول : مدى الطبيعة التقصيرية لمسؤولية المعلم 101
الفرع *الثاني :* مدى حق التلميذ المضرور في التمسك بمسؤولية المعلم التقصيرية على الرغم من قيام العقد 107
الفصل الثاني: أركان مسؤولية المعلم ونطاقها 113
المبحث الأول: أركان مسؤولية المعلم 114
المطلب الأول: الخطأ (الفعل الضار) 115
الفرع الأول: الخطأ(التقصير) في الرقابة 117
1) الطبيعة القانونية لخطأ (تقصير) المعلم في رقابة تلامذته 118
2) نطاق خطأ (تقصير) المعلم في الرقابة 120
3) صور خطأ (تقصير) المعلم في الرقابة 121
4) إثبات خطأ المعلم في الرقابة 126
الفرع الثاني: الخطأ في التربية 128
الفرع الثالث: الخطأ في التعليم 131
المطلب الثاني:الضرر 133
الفرع الأول: الضرر الذي يحدثه التلميذ للغير 133
أولاً : الضرر الذي يحدث للغير بفعل التلميذ 133
ثانياً : الضرر الذي يحدث للغير بفعل شيء بين يدي التلميذ 137
1) المعلم حارس الشيء 138
2) التلميذ حارس الشيء 140
3) والد التلميذ حارس الشيء 141
الفرع الثاني: الضرر الذي يحدث للتلميذ 142
1- الضرر الذي يقع على التلميذ بفعل الغير 142
2- الضرر الذي يحدثه التلميذ لنفسه 143
3ـ الضرر الذي يحدث للتلميذ بفعل المعلم 144
المطلب الثالث:علاقة السببية بين الخطأ(الفعل الضار) والضرر 145
*الفرع الأول:*حقيقة علاقة السببية بين خطأ(تقصير) المعلم والضرر 146

الفرع الثاني: افتراض علاقة السببية بين خطأ (تقصير) المعلم والضرر الذي أحدثه التلميذ..... 149
المبحث الثاني :نطاق مسؤولية المعلم 151
المطلب الأول : نطاق مسؤولية المعلم من حيث الأشخاص 153
الفرع الأول: حاجة التلميذ إلى الرقابة..... 154
الفرع الثاني: تكليف المعلم بالرقابة على التلاميذ..... 157
1 - التكليف القانوني بالرقابة 158
2 - التكليف الاتفاقي بالرقابة 159
المطلب الثاني : نطاق مسؤولية المعلم من حيث الموضوع 161
الفرع الأول : قيام مسؤولية المعلم المفترضة عن الأضرار التي يسببها التلميذ للغير..... 162
الفرع الثاني : قيام مسؤولية المعلم المفترضة عن الأضرار التي يكون سببها خطـــــأ (فعل ضار) من التلميذ 166
الفرع الثالث :استبعاد مسؤولية المعلم عند نفي الخطأ (التقصير) في الرقابة أو نفي رابطة السببية بين خطئه (تقصيره) والضرر. 170
1- استبعاد مسؤولية المعلم عند نفي الخطأ (التقصير) في الرقابة.... 170
أ - استبعاد مسؤولية المعلم المفترضة عند نفي الخطأ (التقصير) في الرقابة..... 170
ب - استبعاد مسؤولية المعلم الواجبة الإثبات عند نفي الخطأ (التقصير) في الرقابة..... 172
2 - استبعاد مسؤولية المعلم عند نفي رابطة السببية 176
أ - القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ..... 177
ب - فعل المضرور..... 178
ج- فعل الغير..... 180
الخاتمة..... 182
قائمة المصادر و المراجع 185
فهرس الرسالة 191

الفتح
للطباعة والنشر
أمام كلية حقوق الاسكندرية
ف:٤٨٧٠٢٠٤ ت: ٤٨٤٠٦٦٤ - ٤٨٧٠٢٠٣